

تقييم أداء الجزائر لإقامة شراكة عالمية من أجل تفعيل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة: 2000 – 2015

(نموذج الشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية)

صونيا ولد بومعزة، باحثة دكتوراه،

جامعة الجزائر3، الجزائر

حباش خولة، باحثة دكتوراه،

جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:

تعتبر الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي تم إقرارها من طرف الأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2000 والتي قرر موعد انتهائها في 2015 محاولة من قبل المجتمع الدولي من اجل تدارك الاختلالات التي عرقلت مسيرة التنمية في العديد من دول العالم، والجزائر من ضمن الدول التي كانت مشاركة في قمة الألفية التي انبثقت عنها الأهداف الإنمائية الثمانية، والتزمت ببلوغ هذه الأخيرة في الآجال المحددة، و من ضمن الأهداف المسطرة هدف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

نحاول في هذه الدراسة أن نقيم جهود الجزائر من اجل تجسيد الهدف الثامن الذي ينص على ضرورة إقامة شراكة عالمية من خلال اتخاذ الشراكة الاقتصادية الجزائرية- الأوروبية التي تمت التوقيع عليها في الجزائر في 22 أبريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 كنموذج للتقييم.

الكلمات المفتاحية: الأهداف الإنمائية للألفية، الجزائر، شراكة عالمية، الشراكة الأوروبية –الجزائرية، الاقتصاد.

Abstract:

The third Millennium Development Goals (MDGs) adopted by the United Nations in September 2000 and which were set to expire in 2015 are an attempt by the international community to redress the imbalances that have hindered the development process in many countries of the world.

Algeria is one of the countries that participated in the Millennium Summit, which resulted in the eight development goals, and committed itself to achieving them within the

deadlines. Among the goals set is the goal of establishing a global partnership for development and integration into the global economy.

In this study, we tried to assess Algeria's efforts to achieve the eighth goal, which stipulates the need for a global partnership through the adoption of the Algerian-European Economic Partnership signed in Algeria on 22 April 2002 and entered into force on September 1, 2005 as a model for evaluation.

Key words:

The Millennium Development Goals, Algeria, Global Partnership, Euro-Algerian Partnership, Economy.

مقدمة:

فمنذ إقرار الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية شهر سبتمبر 2000، من أجل مجابهة تحديات التنمية وتدارك التأخر الذي طبع مسيرة التنمية في العديد من البلدان النامية، بادر المجتمع الدولي إلى عقد قمة الأمم المتحدة للألفية والتي عرفت مشاركة 189 دولة من بينها الجزائر، وعلى هذا الأساس تم تبني جملة من الأهداف القابلة للقياس الكمي والمحددة الأجل للعام 2015، شكلت الأهداف الإنمائية للألفية إطارا جديدا لتوجيه الجهود التنموية محليا، إقليميا وعالميا ضمن منظومة من تقاسم المسؤولية والتعاون بين الدول الغنية والفقيرة، تتحقق من خلاله مقومات الحياة المنتجة وترسي أسس السلم والأمن العالميين، كما للتعاون الدولي أهميته، ومن الأهداف الثمانية التي تمت تسطيرها الهدف الثامن الذي ينص على إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية والانفتاح الاقتصادي وباعتبار الجزائر من الدول التي التزمت ببلوغ هذه الأهداف يتم تقييم أداء الجزائر في تجسيد ثامن الأهداف الإنمائية من خلال الأخذ بالنموذج الشراكة الاقتصادية الجزائرية- الأوروبية من أجل تفعيل الهدف الإنمائي الثامن للألفية، وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية: ما هي إنجازات الجزائر التي أحرزتها لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية الثالثة لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية و الاندماج الاقتصادي؟

ومن أجل ذلك سوف تتم معالجتنا من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: مفهوم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة للأمم المتحدة (2000-2015).
- المحور الثاني: الجزائر وهدف الإنمائي لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية و الاندماج الاقتصادي.
- المحور الثالث: تقييم الشراكة الاقتصادية الجزائرية-الأوروبية كآلية لتفعيل الهدف الإنمائي.
- المحور الأول: مفهوم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة للأمم المتحدة (2000-2015).

عرفت الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1998 ميلاد فكرة عقد مؤتمر قمة الألفية (1) يجمع بين كبار قادة العالم من أجل وضع خطة عمل واضحة المعالم في مدة زمنية محددة للتقليل من التخلف وإزالة بعض الظواهر كالقضاء على الفقر والجوع ومحاربة الأمراض التي تصيب أفراد المجتمع في الدول النامية والبلدان الأقل تقدماً، وقد ارتكز موضوع هذا المؤتمر حول " دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرون " وعرف لأول مرة اهتمام كبير من مختلف عناصر المجتمع الدولي سواء كانوا دولاً أو منظمات دولية حكومية أو غير حكومية إلى جانب حضور عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني المهتمة بمجال التخلف والتنمية.

وفي بداية شهر ماي 2000 أقرت الجمعية العامة الجدول الزمني لمؤتمر القمة للألفية وباشرت في ترتيب مراحل الجلسات العامة والمائدة المستديرة حول قضايا التنمية والتخلف في العالم بمشاركة معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (2). وتنفيذا لهذا الجدول قررت الجمعية العامة في شهر أوت 2000 أن يتولى كل من رئيس وزراء جمهورية سنغافورة، ورئيس جمهورية بولندا، ورئيس جمهورية فنزويلا " هيغو شافيز " ورئيس الجمهورية الجزائرية " عبد العزيز بوتفليقة " رئاسة اجتماع المائدة المستديرة حول قضايا التنمية وتحديات الألفية الجديدة (3)، وذلك من أجل مناقشة كل القضايا المتعلقة بفوارق التنمية و الحوار بين الدول المتقدمة والدول النامية حول آليات التعاون بينهما في إطار المنظمة أو خارجها وبعد نهاية الاجتماع تجسدت فكرة انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الجديدة، وانهقد فعليا في شهر سبتمبر 2000 وتلاه مباشرة صدور إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة بمقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك (4) وبذلك يكون هذا الإعلان قد وضع كل عناصر المجتمع الدولي، سواء كانوا دولاً أو منظمات الحكومية أو منظمات غير الحكومية أمام تحدي كبير وهو وضع خطة عمل محددة الأهداف و الآجال موضوعها تحسين الأوضاع المعيشية والتربوية والصحية للملايين من الشعوب الفقيرة في شتى أنحاء العالم.

من هنا سنحاول إبراز مضمون إعلان الألفية للتنمية من خلال تحديد مفهومه و مضمون الأهداف التي حددها ثم الآليات المساعدة على تحقيقها.

1- أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 202 / 53 / AG الصادر في 17 سبتمبر 1998 الذي جاء بفكرة عقد مؤتمر قمة الألفية للتنمية .

2 - أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة AG /54/261 الصادر في 10 ماي 2000 .

3 - أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة AG /54/281 الصادر في 11 أوت 2000 .

4 - Voir déclaration du millénaire pour le développement adopter par l'assemblée générale des Nations Unies, résolution A/55/2. septembre 2000.

1- تعريف الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة:

"هي مجموعة من الأهداف والغايات والمؤشرات القابلة للقياس وضعتها الأمم المتحدة في أجندة واضحة المعالم تم التوافق بشأنها على أساس 08 أهداف و21 غاية و60 مؤشر لقياس التقدم في تحقيق الأهداف والمرامي الثمانية الخاصة بالألفية الجديدة ، وذلك ضمن أطر زمنية محددة لها في آفاق سنة 2015، ومراميتها تعكس في مضمونها عموما التطلعات و الحاجيات الأساسية للشعوب من أجل حياة أفضل " (1)، ولقد لقيت هذه الأهداف الثمانية للألفية قبولاً واسعاً من كل الأطراف الدولية داخل الأمم المتحدة و خارجها، باعتبارها إطار عمل لقياس مدى التقدم المحرز للجهود الدولية اتجاها قضايا التنمية في الدول المتخلفة.

2- مضمون الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

وتتمثل في ثمانية أهداف (2) هي:

- **الهدف الأول:** القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- **الهدف الثاني:** تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الشامل.
- **الهدف الثالث:** تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم وتمكين المرأة من أسباب القوة بدعم جهودها لتحقيق توازن مع الرجل.
- **الهدف الرابع:** تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- **الهدف الخامس:** تحسين صحة الأمهات وذلك بالتقليل من معدل وفيات الأمهات عند الولادة وذلك بمساعدة أخصائيين.
- **الهدف السادس:** مكافحة الإيدز و الملاريا والأمراض الأخرى.
- **الهدف السابع:** ضمان الاستدامة البيئية وذلك بالحفاظ على الموارد المائية والاعتناء بالغابات والبيئة المحيطة بها وحماية الحيوانات المهددة بالانقراض.
- **الهدف الثامن:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويشمل هذا الهدف غايات فرعية وهي:

1 - Wolfgang Hannover et autres « Contribution de la micro-finance à la promotion des objectifs du millénaire pour le développement » édition organisation, paris, 2006, pp.5-7.

2 - Voir pour plus de détail sur les huit (08) objectifs du millénaire pour le développement, site web: www.un.org/fr/millenngoals.

- إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح وعدم التمييز بين الدول.
- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل تقدما.
- معالجة مشاكل ديون البلدان الفقيرة باتخاذ تدابير على الصعيد الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكن في المدى الطويل.
- إتاحة الأدوية بأسعار ميسورة في الدول النامية.
- إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال للبلدان النامية (1).

3- الآليات المساعدة على تحقيق أهداف الألفية

ومن أهم الآليات والأدوات المساهمة في تحقيق أهداف الألفية هي:

- 1- وضع ميكانيزمات من أجل تقييم نسبة تقدم الأهداف بصفة دورية لتصحيح الاختلالات وإزالة العراقيل التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية.
- 2- وضع خطة عمل من أجل إشراك الدول الأقل تقدما في تحديد الأهداف و الغايات و اقتراح المؤشرات المناسبة لتحقيق التنمية فيها.
- 3- ترك الحرية للدول المحتاجة للمعونة في اختيار البرامج و المجالات التي ترى فيها ضرورة لتسطيرها كغاية تدخل ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.
- 4- وضع آليات وسيطة بين أهداف الأجندة والأهداف القطرية للدول المعنية بالمساعدات من أجل ضمان استمراريتها وتحقيقها في آجالها.
- 5- توسيع مفهوم الفقر و درجة قياسه ليصبح متعدد الأبعاد ولا يقتصر فقط على معدل النمو.
- 6- الحد من النزاعات و الحروب في الدول المتخلفة للتقليل من ظاهرة الفقر والحد من انتشار الأمراض. وذلك لن يكون إلا بتوفير عنصرين أساسيين و متلازمين وهما السلام والتنمية .

ويجب الإشارة هنا إلى أنه من بين الأسباب الرئيسية التي تحد من تطبيق هذه الآليات على أرض الواقع هو الدور السلبي واللامسؤول لبعض حكومات الدول النامية والبلدان الأقل تقدما، وذلك من

1 - أنظر بالتفصيل فيما يتعلق بالثمانية أهداف للأمم المتحدة و الغايات المرتبطة بها ، إعلان الألفية المصادق عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2/A/Resol الصادر في شهر سبتمبر 2000 .

خلال تغذية بعض مسؤوليها للفساد والرشوة وإهمالهم لشعوبهم، وغياب الديمقراطية والحكم الراشد فيها (1).

المحور الثاني: الجزائر والهدف الإنمائي لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية والاندماج الاقتصادي.

تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية الاهتمام الإنمائي المحدود مكانيا، لنصل إلى أفاق شراكة عالمية للحد من الفقر وتحسين مستويات الصحة، واحترام حقوق الإنسان، وبلوغ المساواة بين الجنسين، وتحقيق استدامة البيئة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال منظومة لتقاسم المسؤولية بين الدول الغنية والفقيرة، فالدول الفقيرة من حقها أن تطالب الدول الغنية برفع سقف المعونات الإنمائية، وتحسين فرص الوصول إلى أسواقها. وبإمكانية الدول المانحة مطالبة الدول الفقيرة بإرساء آليات الحكم الراشد والمساءلة من أجل ضمان الاستخدام الأمثل لتلك المعونات.

في مؤتمر "مونترري" Monterrey الذي انعقد في أعقاب قمة الألفية أعادة المجموعة الدولية تمسكها بنهج التنمية القائم على الشراكة بين الدول في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، حيث جاء فيه² "إن تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها تلك الواردة في الإعلان الألفية يتطلب شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة والنامية، ونحن نلتزم بإتباع سياسات سلمية والإدارة الرشيدة على جميع المستويات وسيادة القانون وملتزم بتعبئة الموارد المحلية، واجتذاب التدفقات الدولية."

ولأن القضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية من منظور الأهداف الإنمائية للألفية، مسؤولية كل دول العالم لا مسؤولية البلدان النامية وحدها، ينص ثامن الأهداف الإنمائية للألفية على ضرورة إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، شراكة تقوم من جهة على تحسين المناخ الاقتصادي العالمي خاصة من خلال تبني نظام تجاري ومالي منفتح، منظم وغير تمييزي، وفيما يتعلق بالجزائر سنتناول بالتقييم ثلاث غايات أساسية ترتبط بهذا الهدف، هي :

- مواصلة إقامة نظام تجاري و مالي متعدد الأطراف منفتح، منظم شفاف وغير تمييزي.
- المعالجة الشاملة لمشكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكن في المدى الطويل.
- تمكين الأفراد من التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بالتعاون مع القطاع الخاص.

2 - يحيى الوزكاني " أهداف الألفية للتنمية : هل نحن في المسار الصحيح؟ " مجلة البيئة والتنمية ، ع.38 ، المغرب 2009 ، ص.37.

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2005)، " الاستثمار في التنمية : خطة علمية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية"، ص 6.

1- مواصلة إقامة نظام تجاري و مالي متعدد الأطراف منفتح، منظم، شفاف وغير تمييزي.

تواصل الجزائر مساعيها من اجل تنسيق سياستها التجارية وسياسات الاستثمار وتكييف سياساتها المالية والنقدية، من اجل بلوغ الاندماج الإقليمي وإرساء أسس للتعاون مع مختلف الدول في إطار نظام اقتصادي عالمي متعدد الأطراف.

فعلى صعيد الانفتاح التجاري، وضمن مساعيها الرامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تواصل الجزائر مفاوضات الثنائية مع اثني عشر دولة معنية، وتمثل أهم المحاور هذه المفاوضات في المسائل التي لها صلة بالمشاركة في المبادرات الخاصة بالقطاعات المعنية ودعم التعريفات الجمركية والالتزامات الخاصة بقطاع السمعي البصري والخدمات المتعلقة بالطاقة،¹ كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر أبدت نيتها في الانضمام إلى نظام التجارة المتعددة الأطراف، المتمثل في الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية (منظمة التجارة العالمية منذ 1995) منذ سنة 1987، كما كانت أيضا الجزائر قد صادقت على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الموقع بفالونسيا بتاريخ 22 أبريل 2002 والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وعلى صعيد آخر تواصل الجزائر مفاوضاتها مع الجمعية الأوروبية للتجارة الحرة AELE التي تضم كل من "سويسرا، النرويج، ليشتنشتاين واسلندا" من أجل إبرام اتفاق للتجارة الحرة مع هذه الدول، وكانت مواضيع التعاون المقترحة تخص الميادين التالية :

- ___ تبادل المعلومات حول التجارة الخارجية بين الجزائر و دول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر.
- ___ القوانين الأصلية و القضايا الجمركية.
- ___ تدعيم المنافسة.
- ___ تدابير الحماية التجارية و تدابير ضد الإغراق.
- ___ القوانين التقنية، و مراقبة نوعية المنتوجات.
- ___ الاستثمار و رفع مستوى المؤسسات.

1 - وزارة التجارة" مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، على الموقع : www.mincommerce.gov.dz

وفي سنة 2008 توصلت الجزائر إلى اتفاق تمهيدي مع AELE لإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، وعربيا، صادقت الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-223¹ المؤرخ في 3 أوت 2004، على اتفاقية تسيير و تطوير المبادلات التجارية بين البلدان العربية و كذا برنامجها التنفيذي من اجل إقامة منطقة عربية للتبادل الحر، الموقعة بتونس بتاريخ 27 فيفري 1981 و التي انضمت إليها الجزائر منذ أول جانفي 2009²، كما تواصل مساعيها من اجل إقامة منطقة للتبادل الحر بين بلدان المغرب العربي في غضون سنة 2011.

وبخصوص إفريقيا، منذ تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD سنة 2003، جعلت الجزائر من قارة إفريقيا محورا أساسيا لسياساتها الاقتصادية والتجارية، حيث تواصل مشاركتها الفعالة في مختلف اجتماعات وزراء التجارة الأفارقة التي تتم تحت مظلة مفوضية الاتحاد الإفريقي، وفي ذات السياق وفي إطار آلية الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي أوجدها اتفاق أبوجا من اجل ترقية التجارة، تتواصل المفاوضات بين الجزائر والاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب إفريقيا UEMOA للوصول إلى اتفاق للتجارة والاستثمار.

وفي مجال التعاون الخارجي من اجل ترقية الاستثمار الأجنبي، نسجل من بين جهود أخرى:

- تمت المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، الصادرة بتاريخ 18 جوان 1965.
- إبرام اتفاق تعاون تقني بين وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار و الشركة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي في أكتوبر 2006، حمل المشروع اسم DOUING BUSINESS الجزائر، وهو يهدف إلى تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الاستثمارية³.

وعلى صعيد جهود الانفتاح المالي، باشرت الجزائر برنامجا موسعا للإصلاحات تتجلى ابرز معالمه في النقاط التالية :

- البدء في تطبيق نظام محاسبي و مالي جديد من تاريخ 1-01-2010

2 - الجريدة الرسمية، عدد 49-2004، ص. 5.

1- Gouvernement algérien 2009 : **2eme rapport nationale sur les objectifs du millénaire pour le développement**. P.117.

2 - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر (2008): " تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، ص. 182.

- العمل على التكييف التدريجي للمحاسبة الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية IPSAS المتعلقة بالبيانات المالية، جداول التدفق النقدي و معلومات الميزانية، إضافة الانضمام إلى النظام العام لنشر المعطيات التابع لصندوق النقد الدولي SGDD، بهدف ضمان شمولية و توافر المعلومات المالية، كما تسعى الجزائر إلى تطبيق نظام بال BALE 2، في البنوك والمؤسسات المالية من أجل تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الرقابة والانضباط في الأسواق المالية¹.

إن جهود تحسين مناخ الاستثمار والانفتاح التجاري في الجزائر على أهميتها تبقى بحاجة إلى مزيد من البذل، حيث يبقى مؤشر الانفتاح التجاري والذي يقاس بحساب مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج الداخلي الخام متدنيا و دون 50%، وفي هذا المجال احتلت الجزائر المرتبة 15 من بين 17 دولة عربية توفرت عنها البيانات لسنة 2008²، ويرجع تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، إلى بعض العراقيل التي مازالت تطبع مناخ الاستثمار في بلادنا.

2- المعالجة الشاملة لمشكل الديون باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحملها ممكن في المدى الطويل:

لطالما شكل مشكل الديون الخارجية قيدا حقيقيا على جهود التنمية في الجزائر، فخلال المدى الزمني 1985-2005 سددت الجزائر نحو 117 مليار دولار أمريكي منها 34 مليار دولار بعنوان فوائد للديون الخارجية، في وقت فاق وصل الدين خلال نفس الفترة 84 مليار دولار³.

أخذت معالجة مشكلة الديون الخارجية في الجزائر ثلاث أوجه رئيسية، الأول تجسيد من خلال اتفاقات إعادة الجدولة التي أبرمتها الجزائر مع دائنيها بعد التزامها ببرامج الإصلاح الاقتصادي بداية من سنة 1994، فكان اتفاق إعادة جدولة أول للديون العمومية نهاية ماي 1994 مع نادي باريس و الذي سمح بإعادة جدولة ما قيمته 4.4 مليار دولار خلال مدة 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من التسديد، تلاه اتفاق ثاني مع نفس النادي خلال شهر جويلية 1995، هذا الاتفاق سمح بإعادة جدولة نحو 7 مليار دولار. أما ما تعلق بالديون التجارية فقد تمكنت الجزائر شهر جويلية 1996 من إقناع

1 - الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: نقطة الارتكاز الوطنية، مرجع سابق، ص ص 143-144.

2 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2009): " الاستعراض السنوي للتطورات السنوية في مجال العملة و التكامل الإقليمي في البلدان العربية 2009 " مطبوعات الأمم المتحدة ص. 17.

3 - التسديد المسبق للديون : اجتماع الجزائر-نادي باريس، موقع / <http://193.194.78.233/ma>

دائيتها في نادي لندن لأجل إعادة جدولة ديونها، تضمن الاتفاق إعادة جدولة 3.2 مليار دولار، و عليه بلغ مجموع الديون التي كانت موضوعا لإعادة الجدولة نحو 16 مليار دولار¹.

الوجه الآخر لمعالجة مشكلة الديون في الجزائر، تمثل في تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات، ففي شهر جويلية 2000 وافق نادي باريس على إضافة بند التحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر. هذا البند مكن الجزائر من توقيع عدة اتفاقيات لتحويل جزء من الدين المعاد جدولته لدى نادي باريس بداية من سنة 2000 مع عدة دول منها إسبانيا بمبلغ 40 مليون دولار في مرحلة أولى، فرنسا 60.9 مليون أورو، إيطاليا 84 مليون أورو لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية²، كما يندرج ضمن آلية تحويل الديون إلى استثمارات التي انتهجتها الجزائر، الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وروسيا والتي تم بموجبها إلغاء الديون المستحقة على الجزائر والمقدرة ب 4.7 مليار دولار، على أن تلتزم الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا بذات القيمة أو أكثر.

على الرغم من الآثار السلبية التي تنجر عن عملية تحويل الديون إلى استثمارات، لا سيما منها تحويل ملكية الأصول الوطنية إلى المستثمر الأجنبي، أو اثر التضخم الذي قد ينشأ عن عمليات إصدار جديدة للنقود، على اعتبار أن البلد المدين يدفع مقابل الدين المحول بالعملة الوطنية فان الجزائر تستفيد من هذه العملية من خلال تخفيف عبء الديون الخارجية.

أما الوجه الرئيسي الثالث لمعالجة مشكلة الديون الخارجية في الجزائر، فقد تمثل في التسديد المسبق للدين الخارجي، بداية كانت في 2004 عندما سددت 12 قرضا مستحقة للبنك الإفريقي للتنمية و 22 قرض للبنك العالمي و هو ما سمح لها بتوفير 308 مليون دولار، وفي 2006 وفي ظل الأريحية المالية تقدمت الجزائر بطلب رسمي إلى نادي باريس من اجل تسديد ديونها المؤهلة للتسديد المسبق و التي تقدر ب 7.9 مليار دولار.

لقد مكنت آلية الدفع المسبق التي انتهجتها الجزائر منذ 2004 من تخفيض حجم المديونية الخارجية إلى أدنى مستوياتها حيث انتقلت من 17.192 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.612 مليار دولار نهاية 2006 و 5.506 مليار دولار سنة 2007³، موازنة مع ذلك انخفضت نسبة قائم الدين

4 - مدي بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، (عمان: دار حامد للنشر و التوزيع، 2009)، ص. 139.

1 - عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق، (الجزائر: د د ن، 2000)، ص. 72.

2 - Banque d'Algérie 2007 : rapport 2007, **évolution économique et monétaire en algerie**.p208.

إلى الناتج الداخلي الخام، منتقلة من 17.5% في 2005 إلى 3.62 سنة 2007،¹ ثم إلى 2.81 سنة 2009.

3- تمكين الأفراد من التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بالتعاون مع القطاع الخاص.

تشكل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال أحد أهم دعائم تطور الاقتصاديات الحديثة وأحد أبرز متطلبات التنمية البشرية، لما لها من دور بارز في رفع إنتاجية المؤسسات الاقتصادية وفتح أفق جديدة للاستثمار، وتحفيز تراكم رأس المال من جهة، وفي خلق مناصب الشغل وتمكين الأفراد من الرأسمال المعرفي من جهة أخرى.

في الجزائر، وإدراكا منها لأهمية هذا القطاع في دعم المجهود التنموي وفي ضمان أفضل اندماج للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، أطلقت الجزائر برنامجا موسعا لإصلاح القطاع بداية من عام 2000، من خلال فتح سوق الاتصالات أمام المتعاملين الخواص بعد صدور القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والذي جاء لإنهاء احتكار الدولة لنشاطات البريد و المواصلات، حيث تم بموجبه إنشاء " سلطة ضبط البريد و الاتصالات" والتي تعتبر سلطة مستقلة تقف حكما بين الجهات المختلفة، حيث عرفت مختلف المؤشرات المرتبطة بتمكين الأفراد من التكنولوجيات الحديثة في الجزائر نموا غير مسبوق خلال الفترة الأخيرة، حيث نمت قطاع الهاتف بفرعيه الثابت والحامل بنحو 72.5%³ خلال الفترة من 2003 إلى 2007، وبالنسبة للانترنت، سعت الجزائر للاستفادة من خدمات الشبكة العنكبوتية والتقنيات المرتبطة بها منذ 1994، عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني CERIST، بعد صدور المرسوم التنفيذي 98-257 لعام 1998 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 2000-307⁴ المؤرخ في 14-10-2000، الذي أنهى احتكار الخدمة من طرف القطاع العام و سمح للشركات الخاصة بتقديم خدمات الانترنت، حيث ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة عام 1998، وقد شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في

3 - عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص. 74.

1- القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالمواصلات السلكية، الجريدة الرسمية عدد 2000/48، ص.5.

2 - الآلية لإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر(2008) : "تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطن في مجال الحكامة". الجزائر، ص.353.

3 - الجريدة الرسمية، العدد 15/60، 2000-10-2000، ص.14.

مؤشرات المرتبطة بالانترنت، حيث انتقل عدد مستخدمين الشبكة خلال 2000-2010 من 50000 إلى 4700000، كما ارتفعت عدد مستخدمي خدمة الانترنت السريع ADSL التي دخلت في نوفمبر 2003 ليبلغ في 2008، 585455 مشترك وهو ما يعادل نسبة نفاذ قدرها 10.14¹ لكل 100 نسمة، ومن جهة ارتفع عدد مقدمي خدمات الانترنت الأمر الذي سيحسن من دون شك من خدمات الوصول إلى الشبكة ويخفض أسعار الاشتراك.

إن جهود الجزائر في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعززت بإطلاق إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 التي تهدف إلى إرساء أسس مجتمع و اقتصاد المعرفة 13 محورا رئيسا، تتراوح بين الإسراع في تميم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى الإدارات العمومية و الشركات وكذا تمكين الأفراد من هذه التكنولوجيات، وخلق البيئة المواتية لذلك دون إغفال أهمية التعاون الدولي في ذلك.

المحور الثالث : تقييم الشراكة الاقتصادية الجزائرية-الأوروبية كآلية لتفعيل الهدف الإنمائي.

لقد سعت الجزائر من خلال إبرامها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تأهيل اقتصادها الوطني من خلال المزايا التي تتيحها هذه الشراكة، وذلك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي، خصوصا في ظل سعيها المتواصل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فاتفق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعبد الطريق لتحقيق هذا المسعى نظرا للوزن الاقتصادي الذي يلعبه هذا الأخير على المستوى العالمي.

1- تدفقات التجارة الخارجية للجزائر مع الشريك الأوروبي (الصادرات و الواردات)

الجدول رقم 01: الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي للفترة 2005 – 2014، الوحدة : مليون دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		
40520	41277	39797	/	28009	23186	41246	26833	28750	25593	القيمة	إجمالي الصادرات
64.36	63.53	55.33	50.80	20.8	43.79	53.71	-6.67	12.33	39.66	النمو %	ت إلى الاتحاد الأوروبي
/	/	/	/	27004	22558	40030	25921	28041	24996	القيمة	صادرات المحروقات
/	/	/	/	19.70	43.65	54.43	-7.56	12.18	40.80	النمو %	إلى الاتحاد الأوروبي
/	/	/	/	1005	628	1216	912	709	597	القيمة	الصادرات خارج
/	/	/	/	60.03	48.35	33.33	28.63	18.76	4.19	النمو %	المحروقات

4 - Indicateurs -TIC , site d'Internet : <http://www.mptic.dz>

CNIS Centre National sur l'Information Statistiques des Douanes : المصدر :

فالتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يبين تراجع طفيف لنسبة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي، ورغم الارتفاع في قيمتها إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات الجزائرية تراجعت نوعا ما، فبينما كانت تتراوح نسبتها بين 55% و66% قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، أصبحت أقل من ذلك بعد دخول حيز التنفيذ، ففي 2005 سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فقد بلغت النسبة 39.66%، ويعود هذا التراجع إلى اتجاه الدول الأوروبية نحو تشجيع التبادل التجاري الداخلي خاصة مع أوروبا الشرقية ومجموعة العشر التي انضمت للاتحاد الأوروبي في ماي 2005، وفي المقابل فهو مؤشر إيجابي لقدرة الصادرات الجزائرية على الدخول والمنافسة في الأسواق العالمية غير الأوروبية، لكن هذه الحالة لم تعمر طويلا فسرعان ما استرجع الاتحاد الأوروبي هيمنته على الصادرات الجزائرية، مسجلة نسبة 55.33% سنة 2012، و64.36% سنة 2014.

وأما فيما يخص صادرات خارج المحروقات فغالبيتها تتمثل في الصادرات من مشتقات المحروقات، فمن هنا نرى أن صادرات خارج المحروقات لم تعرف التطور بعد وتمثل صادراتنا من المحروقات إلى الخارج نسبة 95.54% لسنة 2014 من إجمالي الصادرات، على الرغم من مرور فترة من الشراكة فهي مازالت تستحوذ على الجزء الكبير، فيتبين لنا من خلال الجدول أنه وفي الأجل القصير والمتوسط من الصعب إحداث تغيير هيكلي في بنية الصادرات الجزائرية، بالاعتماد على تطوير منتجات جديدة، تمكنها من النفاذ إلى الأسواق الدولية وخاصة منها السوق الأوروبية، وهذا ما تؤكد نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات الجزائرية، بحيث يظهر لنا الجدول أن إجمالي الصادرات وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول متأثرة بتراجع الطلب العالمي، وقد أدى هذا إلى تراجع في قيمة إجمالي صادرات الجزائر التي تركز على المحروقات وهي التي تستحوذ على الجزء الكبير من الصادرات.

الجدول رقم 02 : إجمالي الواردات الجزائرية للفترة من 2005-2014، الوحدة : مليون دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	القيمة	الواردات
58.3	55.0	47.4	47.2	40.4	39.2	39.4	27.6	21.4	20.0		ت
30	28	90	47	73	94	79	31	56	48		الإجمالي
6	8.89	/	16.7	3	0.47	42.8	28.7	5.30	11.2	المو	ية
			4		-	8	8		9	%	
29.4	28.7	26.3	24.6	20.7	20.7	20.9	14.4	11.7	11.2	القيمة	الواردات
94	24	33	16	04	72	85	27	29	19		من الاتحاد الأوروبي
50.5	52.2	52.3	52.1	51.1	52.8	53.1	52.2	54.6	55.0	النسبة	

6	0	0	0	5	6	5	1	6	6		
2.68	8.54	/	/	0.33	1.02	45.4	23.0	4.55	11.4	النمو	
				-	-	6	1		7	%	

Source : statistiques du commerce extérieur de l'algerie,periode 2014. www.douane.gov.dz

وكذلك الشيء نفسه ينطبق على الواردات، فقبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كانت نسبة الواردات الأوروبية تفوق نسبة 55%، بينما سجلت نسب أقل من ذلك بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث بلغت 58.77% و55.22% سنتي 2003 و2004 على التوالي، في حين لم تسجل سوى 52.21% سنة 2007 و51.15% سنة 2010 و50.98% سنة 2012، أما سنة 2014 فبلغت 50.56%، وذلك رغم نمو قيمة الواردات الأوروبية إلا أن هذا النمو كان أقل من معدل نمو الواردات العالمية، وربما يرجع ذلك إلى منع الجزائر لواردات السيارات القديمة، وكذلك منع استيراد الأدوية المنتجة محليا، بالإضافة إلى زيادة الضريبة على بعض الواردات، فهذه العناصر كانوا يشكلون رقم معتبر من حصة الواردات الجزائرية من السوق الأوروبية.

والجدول أعلاه يؤكد ما كان متوقعا حيث ارتفعت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، وبلغت أفصاها سنة 2014 بقيمة تقدر ب 29494 مليون دولار و بمعدل نمو 2.68% مقارنة بسنة 2013 في حين بلغت قيمة الواردات 28724 مليون دولار.

إلا أن هذا المؤشر غير كاف لوحده لتحديد ما إذا كان هناك عملية " تحويل للتجارة " أم لا، لذلك وجب مقارنة هذه الزيادة بالزيادة في الواردات الكلية، و يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الواردات الأوروبية قد شكلت بالنسبة للواردات الإجمالية للجزائر النسب التالية : 51.15% ، 52.10%، 52.30%، 52.20%، 50.56%، لكل من السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 على التوالي.

بالإضافة لانخفاض نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالواردات الكلية خلال السنوات التي تلت تطبيق الاتفاق، يظهر جليا من خلال الجدول أن الواردات الإجمالية للجزائر قد سجلت معدلات نمو سنوية أكثر ارتفاعا من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يؤثر على انه لم يحدث عملية " تحويل للتجارة " ظاهرا، ففي حين كان ينتظر من الناحية النظرية أن ترتفع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي نتيجة لإلغاء الرسوم إلا انه برغم ارتفاع الواردات الجزائرية فعلا من الاتحاد الأوروبي، لكن هذا الارتفاع كان نتيجة لتوسيع الجزائر في الاستيراد عموما خلال السنوات المشار إليها، وهو ما

تؤكد معدلات نمو الواردات الإجمالية والواردات من الاتحاد الأوروبي، وكذا نسبة صادرات الاتحاد الأوروبي للجزائر.

2- تقييم الناتج الداخلي الخام للجزائر و تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

الوحدة : بمليار دينار جزائري

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
17731	16569.3	15843.0	14519.8	11991.6	10034.3	11090	9366.6	8520.6	7563.6	6150.4	ناتج داخلي خام PIB
3388.3	4968.0	5208.4	5242.1	4180.4	3109.1	4997.6	4089.3	3882.2	3352.9	2319.8	المحروقات
27.5	30.0	32.9	36.1	34.9	31	45	43.7	45.9	44.4	37.8	المحروقات pib%
.....	1627.8	1421.7	1183.2	1015.3	931.3	727.4	708.1	641.3	581.6	580.5	الغلاحة
10.1	9.8	8.8	8.1	8.5	9.3	6.6	7.6	7.5	7.7	9.4	الغلاحة pib%
.....	765.5	728.6	663.8	617.4	573.1	519.5	479.8	449.5	418.3	390.5	الصناعة
5	4.6	4.5	4.6	5.1	5.7	4.7	5.1	5.3	5.5	6.3	الصناعة pib %
14.342,7	11601.3	10634.6	9277.7	7869	6925.2	6092.4	5277.3	4638.4	421.0.7	PIb خارج المحروقات

المصدر: بيانات بنك الجزائر¹.

1 - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، ص 26.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2011، ص 26.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، ص 213-214.

- بيانات سنة 2014، (الناتج الداخلي الخام يسجل ارتفاعا محسوسا)، أخبار اليوم، يومية إخبارية جزائرية، تاريخ الاطلاع

www.akhbarlyom.dz .19.09 الساعة 11.05.2015

يبين الجدول أعلاه ارتفاع في قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة من (2005-2014) بحيث وصل إلى (17.731 مليار د.ج) أي (حوالي 211 مليار دولار)، وبمعدل نمو 4.5% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 كان معدل النمو 2.8%، وهذا ما يوحي بان للشراكة آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا الارتفاع يعود إلى نتيجة ارتفاع عائدات الجزائر من المحروقات وتقلبات أسعار مواد الطاقة في الأسواق العالمية، حيث لم يشهد الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تطورا ملحوظا منذ سنة 2005 حيث بقي يتراوح في حدود 5.1% في سنة 2014.

كما أن قطاع الصناعة في الجزائر، وهو القطاع الذي يمسه اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بصفة مباشرة بسبب تركيز الطرف الأوروبي على تحرير التبادل التجاري للمنتجات الصناعية من خلال رزمة التفكيك الجمركي لإقامة منطقة التبادل الحر في آفاق 2017 وتم تعديل رزمة التفكيك الجمركي في سنة 2012 وتم تأجيل دخولها في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2020 ، بدلا من 2017. حيث ومن خلال الجدول أعلاه، يظهر جليا تراجع نسبة الصناعة من الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2005-2014 حيث سجلت في بداية الفترة نسبة 5,5% و5% في نهاية الفترة، كما شكل هذا التراجع حوالي 1% سنة 2005 أي دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ مقارنة بسنة 2004 بنسبة 6.3%، ليستمر هذا التراجع في نصيب قطاع الصناعة من الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال ثمانية سنوات من تنفيذ الاتفاق ليسجل أدنى نسبة له في سنة 2012 بـ 4.5%. وفيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2005-2014، سوف نقوم بتسليط الضوء على الأرقام التي جاء بها التقرير النهائي الذي أنجزه مركز الاستثمار و التنمية (IDC)¹ بالتعاقد مع وزارة التجارة الجزائرية .

إذ يتضح لنا أن بعض البلدان من الاتحاد الأوروبي فقط مهتمة بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ خلال 2003-2004 نلاحظ أن كل من فرنسا، اسبانيا، بلجيكا، هولندا، ايطاليا، إنجلترا و ألمانيا هذه الدول هي بصفة منتظمة أما بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ فنلاحظ اهتمام دول أخرى مثل " الدنمارك و قبرص"، فنلاحظ أن بعد سنة 2005 فان مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي تقريبا انتقل إلى الضعف سنة 2006 بمعدل نمو

1 - Investissement Développement Conseil S.A (IDC), **Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE**, Rapport Final, Bénéficiaire : Le ministère du Commerce de la République Algérienne Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009, Alger , p.139.

134% ثم انتقل سنة 2008 إلى 1144.48 مليون دولار وهو ضعف القيمة المسجلة في 2006 ب 552.24 مليون دولار، أي تضاعف مرتين مقارنة بسنة 2005.

وللدخول في دائرة أكثر تفصيلا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل من دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2014، وذلك من خلال تحليل القطاعات الاقتصادية التي مستها و نالت اهتمام رأس المال الأوروبي ، وذلك حسب إحصائيات (IDC) من خلال هذه الإحصائيات يتضح أن أكبر قطاع يحظى بالاهتمام في مجال الاستثمار لدى الدول الأوروبية في الجزائر هو قطاع المحروقات، حيث جلب 31% من الاستثمارات المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي ، أما قطاع الصناعة فيأتي في الدرجة الثانية بعد قطاع المحروقات.

ومن الأهمية يمكن ملاحظة أن هذه النسب التي سجلها تدفق الاستثمارات دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر في قطاعات الصناعة تعتبر ضعيفة إذا ما نظرنا إليها باعتبارها خلال عشرة سنوات من تنفيذ اتفاق الشراكة الجزائرية – الأوروبية وهذا ما يثير التساؤلات حول جدوا هذا الاتفاق بالنسبة للجزائر في ظل التباين في مستويات التنمية الاقتصادية بين طرفي الاتفاق و خاصة في مجال الإنتاج الصناعي حيث يقوم هذا الاتفاق أساسا على تحرير المنتجات الصناعية في إطار منطقة التبادل الحر الأورو - جزائرية.

ولكن رغم هذا إلا أن حجم الاستثمارات يبقى محدود ومتواضع مقارنة بالطموحات الجزائرية، ويرجع سبب ذلك إلى صلابة القوانين المنظمة للاستثمار الخاص وعدم مرونتها، وبيروقراطية الإدارة الجزائرية.

3- تقييم المساعدات المالية المقدمة للجزائر من طرف الشريك الأوروبي :

اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد لأوروبي يهدف في شقه الاقتصادي بالدرجة الأولى إلى إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في آفاق العام 2017 يتم من خلالها تحرير المبادلات التجارية للمنتجات الصناعية بصفة تدريجية تحريرا كاملا بين الطرفين، بالإضافة إلى إقامة تعاون اقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر، وكذا التعاون المالي في إطار برنامج "MEDA" والقروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار "BEI".

- استفادت الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من مساعدات مالية وتقنية وذلك لتطوير وعصرنة القطاع الصناعي وتأهيل المؤسسات الإنتاجية، في محاولة لتدعيم المنافسة المحلية
- تخفيض معدلات الأسعار.

ولكن لم يتم تنفيذ برنامج ميديا¹ و2¹ بصفة كاملة الخاص بالجزائر والذي يهدف أساسا إلى دعم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- ميديا 1: يشمل الفترة 1995-2000 بمبلغ مالي قدر ب164 مليون أورو في حين أن المبلغ المسدد فعلا فقد بلغ 30 مليون أورو فقط خلال الخمس سنوات (1995-1999).
- ميديا 2: شمل الفترة 2000-2006 باعتماد مالي بلغ 232.8 مليون أورو في حين أن المبلغ المسدد فعلا و الذي استفادت منه الجزائر هو 75 مليون أورو.
- حيث لم تستفيد الجزائر بصفة فعلية إلا بمبلغ 105 مليون أورو من مجموع 396.8 مليون أورو بنسبة تسديد 26% فقط خلال الفترة من 1995-2005.

- يركز الاتحاد الأوروبي باعتباره صاحب المبادرة، أساسا على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وتحرير التبادل التجاري لهذه المنتجات للوصول إلى إقامة منطقة التبادل الحر، وذلك لتصريف منتجاته الصناعية في سوق أوسع، في ظل عدم وجود منافسة حقيقية للمنتجات المحلية للجزائر، حيث تمثل نسبة عدد البنود التعريفية للمنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي 84.47% من مجموع البنود التعريفية الخاضعة للتفكيك الجمركي.
- إهمال الملف الزراعي الذي يمثل أهمية بالغة للاقتصاد الجزائري، حيث تشكل نسبة البنود التعريفية الخاضعة للتفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية 15.33% من مجموع البنود الخاضعة للتفكيك وذلك بسبب المنافسة الحادة التي يمكن أن تشكلها الصادرات الزراعية الجزائرية للاتحاد الأوروبي، وكذا بسبب الدعم الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لقطاعه الزراعي.

يمكن القول أن هذه المساعدات ضئيلة مقارنة بالبلدان المتوسطة الأخرى وذلك راجع لقلة المشاريع التي تقدمها الحكومة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها، والحال كذلك بالنسبة للقروض الأوروبية فقد كانت استفادة الجزائر جد ضئيلة مقارنة بدول المتوسطة الأخرى.

خاتمة :

¹ - BENYAHIA FARID , **L'impact de l'adhésion de l'Algérie a l'organisation mondiale du commerce**. Dar el houda ain m'lila. Algérie 2006 p. 39.

من خلال الدراسة التي حاولنا تقييم مستويات انجاز على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر على ضوء الجهود التي بذلتها على مدار الفترة التي تم تحديدها من طرف الأمم المتحدة من 2000 إلى 2015 فيما يتعلق بالهدف الإنمائي لإقامة شراكة عالمية من اجل التنمية، تواصل الجزائر مسعى الانفتاح التجاري والمالي الذي بدأته منذ تبنيتها لإصلاحات عقد التسعينيات، وهذا على جميع الأصعدة عربيا، إفريقيا، متوسطيا وعالميا، بالموازاة مع العمل على خلق البيئة المواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يزال يواجه العديد من العراقيل، بالمقابل تمكنت من معالجة مشكل المديونية وفيما يتعلق بغاية تمكين الأفراد من التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال فقد عرفت نموا معتبرا.

وفيما يتعلق بالاتفاق الشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية الذي تم تقييم نتائجه من خلال هذه الدراسة كآلية لتنفيذ الهدف الإنمائي الثامن و معرفة مدى قدرة الجزائر على تجسيد هذا الهدف على أرض الواقع فمن خلال النتائج التي تم التوصل إليها فيمكن القول أن الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة من الاتفاق، حيث ظل الاقتصاد على ما هو عليه قبل عقد الشراكة، فالصادرات الجزائرية لا زالت تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة 98%، كما أن الأسواق العالمية بقيت مستعصية على المؤسسات الجزائرية نظرا لتباطأ تأهيلها وعدم قدرتها على المنافسة، ويرجع سبب ذلك إلى عدم مرونة الاقتصاد الجزائري لدى عليها بذل المزيد من الجهود قصد مواكبة التغيرات الحاصلة في المنطقة جراء دخول منطقة التبادل الحر وكذلك تحديات المنافسة، وتهيئة اقتصادها الوطني قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي خصوصا مع تزايد مساعيها الرامية للانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة، ومن أجل تحقيق نتائج مرضية من الضروري:

- الإسراع في تأهيل المؤسسات الجزائرية من اجل القدرة على المنافسة سواء في السوق الداخلية أو الأوروبية و العالمية، والاهتمام بالقطاعات التي تمتلك فيها ميزة تنافسية على غرار القطاع السياحي.
- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تلعبه في مختلف الاقتصاديات الوطنية والعالمية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الخاصة، وإلغاء كافة القيود والعراقيل، من أجل الرفع من الإنتاج الوطني مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على الميزان التجاري.
- العمل على تطوير وتحسين القطاع الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والاتجاه نحو التصدير.

- الاستفادة قدر المستطاع من المساعدات المالية والقروض التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع الشراكة، وذلك من خلال تقديم الجزائر لمشاريع جديدة وقادرة على المنافسة إقليمياً.
- تشجيع الأبحاث العلمية والتكنولوجية في مختلف المجالات.

قائمة المراجع:

بالغة العربية:

- 1- الوزكاني " أهداف الألفية للتنمية : هل نحن في المسار الصحيح ؟ " مجلة البيئة و التنمية ، العدد 38 ، المغرب 2009 .
- 2- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر(2008) : " تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة".
- 3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2005)، " الاستثمار في التنمية : خطة علمية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية".
- 4- بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013 .
- 5- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008.
- 6- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2011.
- 7- بيانات سنة 2014، (الناتج الداخلي الخام يسجل ارتفاعا محسوسا)، أخبار اليوم، يومية إخبارية جزائرية، تاريخ الاطلاع 11.05.2015، الساعة 19.09. www.akhbarlyom.dz
- 8- التسديد المسبق للديون : اجتماع الجزائر-نادي باريس، موقع <http://193.194.78.233/ma/>
- 9- الجريدة الرسمية، العدد 15/60، 2000-10-2000.
- 10- الجريدة الرسمية، عدد 49-2004.
- 11- عبد اللطيف بن اشهنو(2003) : "عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق" الجزائر .
- 12- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا(2009) : " الاستعراض السنوي للتطورات السنوية في مجال العولمة و التكامل الإقليمي في البلدان العربية 2009 " مطبوعات الأمم المتحدة .
- 13- لقانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05 اوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالمواصلات السلكية، الجريدة الرسمية عدد 48/2000.

14- مدني بن شهرة(2009) : " الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

15- وزارة التجارة" مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، على الموقع : www.mincommerce.gov.dv

باللغة الأجنبية:

16- Banque d'Algérie 2007 : rapport 2007, évolution économique et monétaire en algerie.p208.

17-BENYAHIA FARID , L'impact de l'adhésion de l'Algérie a l'organisation mondiale du commerce. Dar el houda ain m'lila. Algérie 2006 page 39.

18-Gouvernement algérien 2009 : 2eme rapport nationale sur les objectifs du millénaire pour le développement. P117.

19-Investissement Développement Conseil S.A (IDC), **Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE**, Rapport Final, Bénéficiaire: Le ministère du Commerce de la République Algérienne Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009,Alger , p139.

20 -Voir pour plus de détail sur les huit (08) objectifs du millénaire pour le développement, site web www.un.org/fr/millénngoals

21-Voir déclaration du millénaire pour le développement adopter par l'assemblée générale des Nations Unies, résolution A/55/2. septembre 2000.

22-Wolfgang Hannover et autres « Contribution de la micro-finance à la promotion des objectifs du millénaire pour le développement » édition organisation, paris, 2006, pp.5.7.

